

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة مساهمي/ شركة تدوير البيئة الأهلية
شركة مساهمة سعودية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة تدوير البيئة الأهلية - شركة مساهمة سعودية ("الشركة")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية المهمة.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين "الميثاق" (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزامنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

الأمور الرئيسية للمراجعة

إن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لحكمنا المهني هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية البالغة في أعمال المراجعة التي قمنا بها للقوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت معالجة هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل وفي تكوين رأينا عنها وأنها لانقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور، وفيما يلي وصف لكل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة وكيفية معالجتها:

أمر رئيسي للمراجعة	كيفية معالجة الامر أثناء مراجعتنا
الاعتراف بالإيرادات قامت الشركة بالإعتراف بإيرادات بمبلغ ٨٠٦ مليون ريال سعودي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م. تم إعتبار الإعتراف بالإيراد كأمر رئيسي للمراجعة نظراً لكبر حجم المعاملات، والعوامل المرتبطة بالإعتراف بالإيرادات، والخطر المتأصل المفترض لتحويل الجوهرية. يرجى الرجوع الى الإيضاح (٤) السياسات المحاسبية المهمة والإيضاح لمزيد من التفصيل حول الإيرادات في القوائم المالية المرفقة.	قمنا بالإجراءات التالية لمعالجة هذا الأمر: • قيمنا مدى ملاءمة السياسات المحاسبية للشركة فيما يتعلق بالإعتراف بالإيرادات وقياسها بما يتماشى مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيراد من العقود مع العملاء". • قيمنا تصميم وتنفيذ الضوابط الرئيسية ذات الصلة بدورة الإيرادات. • أجرينا اختبار القطع والتأكد من أن الإيرادات قد تم تسجيلها في السنة المناسبة. • قمنا باختبار على أساس العينة لمعاملات المبيعات وتبعتها إلى فواتير المبيعات والمستندات الأخرى ذات الصلة. بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بالعينات التي تم اختبارها، فقد تم التحقق من أن الإيرادات قد تم الإعتراف بها وفقاً لشروط الشحن. • قيمنا مدى كفاية الإفصاحات المتعلقة بالإيرادات في القوائم المالية للشركة بما يتفق مع متطلبات المعايير المحاسبية المعمول بها.

تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها من بين إجراءات أخرى ما يلي: • قيمنا مدى ملائمة السياسات المحاسبية للشركة للاعتراف بالمخزون وقياسه بما يتسق مع متطلبات المعايير المحاسبية المعمول بها. • قيمنا إجراءات الإدارة لتحديد وجود وكمية المخزون المتاح، بما في ذلك فهم الضوابط ذات العلاقة. • إختبار وجود المخزون من خلال حضور جرد المخزون الذي قامت به الإدارة في المواقع المهمة عند أقرب أو قرب نهاية السنة المالية ، ومراقبة عملية التحديتات التي تواجه الإدارة لتحديد الكميات المتاحة. • راجعنا وحللنا احتساب صافي القيمة القابلة للتحقق لمخزون البضائع التامة، واختبارنا تقييم عينات من مخزون البضائع التامة بمقارنة تكلفتها بصافي قيمتها القابلة للتحقق في نهاية السنة. • قيمنا مدى كفاية الإفصاحات الواردة في القوائم المالية للشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المعمول به.	أمر رئيسي للمراجعة تقييم وجود المخزون بلغت قيمة المخزون للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م ١٦٣ مليون ريال سعودي. تم إعتبار تقييم وجود المخزون أمر رئيسي للمراجعة نظراً لطبيعة المخزون، مما يستلزم استخدام أحكاماً هامة لتحديد كمية وقيمة المخزون المتوفر ، وذلك باستخدام أساليب متنوعة في التقييم. يرجى الرجوع الى الايضاح (٤) السياسات المحاسبية المهمة والايضاح (٨) للايضاحات ذات الصلة في القوائم المالية المرفقة.
--	--

تقرير المراجع المستقل (تنمة)

إلى السادة مساهمي/ شركة تدوير البيئة الأهلية
شركة مساهمة سعودية

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وبموجب نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهرية سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقديم مقدره الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفون بالحوكمة أي مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريف الجوهرية سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. يمكن أن ننشأ التحريفات عن غش أو خطأ، ونُقد جوهري، إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة، أن تؤثر بفردتها أو في مجملها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة، وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.
- وبعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير، أو حذف متعمد أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتعين علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

تقرير المراجع المستقل (تنمة)

إلى السادة مساهمي/ شركة تدوير البيئة الأهلية
شركة مساهمة سعودية

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية (تنمة)

نقوم بالتواصل مع المكلفين بالحكومة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما نقدم للمكلفين بالحكومة بياناً نوضح فيه أننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية المناسبة المتعلقة بالاستقلال، ونقوم بإبلاغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، وإن لزم الأمر، التصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التناوبير الوقائية المطبقة.

ومن بين الأمور التي نقوم بإبلاغ المكلفين بالحكومة عنها، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت لها أهمية كبيرة خلال عملية مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية ولذلك هي الأمور الرئيسية للمراجعة. تم توضيح هذه الأمور في تقريرنا باستثناء ما تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العام عنه أو إذا قررنا - في حالات نادرة جداً - أن أمراً ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يؤدي إلى نتائج سلبية تفوق منافع المصلحة العامة من هذا الإفصاح.

عن شركة ياسر زومان وخالد فوزان الفهد
وزاهر عبدالله الحجاج للاستشارات المهنية



زاهر عبدالله الحجاج
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٥٦٢)

الرياض، المملكة العربية السعودية

التاريخ: ٢٧ رمضان ١٤٤٦ هـ
الموافق: ٢٧ مارس ٢٠٢٥ م